



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٦/٤/١٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الى مزيد من الديمقراطية.

هيئات متخصصة

لقياس اتجاهات الرأي العام

إذا كانت الديمقراطية هي النظام الذي يحق فيه لكثرة جماهير الشعب أن يستبدلوا بحكامهم حكاما غيرهم ويشرفوا بعض الإشراف على طريقة حكمهم ويتناقشوا علنا في كل أساليب الحكم وقرارات الحكومة وينتقدوا جميع المسؤولين عنها ، فإن المشاركة العامة هي لب هذا النظام والجانب الحي منه .

والمشاركة العامة تعني عند البعض الرجوع الى جماهير الشعب (عن طريق الاستفتاء) للتعرف على رأيها ووجهات نظرها في موضوع محدد قبل أن تتخذ الحكومة قرارا بشأنه .

وعند البعض الاخر تعتبر المشاركة العامة هي أصوات الناخبين في الانتخابات الدورية التي تجيء بالحكومات وتزعمها .

ومما لا شك فيه أن حقيقة المشاركة العامة تقع في نقطة ما بين هذين القولين وأن التجسيد الحي لها هما الاستفتاءات العامة والانتخابات الدورية .

ولكن الاستفتاء على كل موضوع (مهما بلغت أهميته) أمر يعوق من غير شك انطلاقة الحكومة ويقلل من فاعلية وكفاءة أدائها لانه يحول بينها وبين حمل أمانة ومسئولية اتخاذ القرار وهما الأصل والأساس في انتخابها .

ومن الناحية الأخرى فإن حرمان الجماهير من ابداء وجهات نظرها والتعبير عن رأيها في الموضوعات العامة أمر لا يتفق في حد ذاته مع المطلب الرئيسي المتزايد يوما بعد يوم لحكومة مفتوحة على الشعب، حتى بالنسبة للموضوعات



تماما باتجاهات الجماهير ومقدرة في الوقت نفسه أن الذي يسكها أو يطبع بها هي أعمالها المترتبة على قراراتها . وتتكفل المعارضة (كنظام حارس) بالأداء تمارس الحكومة شؤون الحكم في سرية أو بعيدا عن رقابة الجماهير .

مغنى هذا أن الحكومة مسؤولة عن أن تضع الاتجاهات العامة للجماهير في حسابها وهي بصدد اتخاذ قراراتها كما أن الجماهير مسؤولة كذلك وبدرجة متساوية عن محاسبة الحكومة والحكم لها أو عليها في ضوء النتائج والأهداف التي تحققها قراراتها .

لهذه الاعتبارات تبحث الحكومة دائما في النظم الديمقراطية عن الرأي العام حول أى موضوع هام أو يحتمل اختلاف الآراء فيه أو النظرة إليه .
ببناء عليه :

فإن وجود هيئات متخصصة مهمتها قياس أو مسح اتجاهات الرأي العام بتحليلها . . يصبح ضرورة لا يتصور خلو المجال منها، أو ممارسة الديمقراطية في غيبتها

التي تعلم الحكومة مسبقا رأى الجماهير فيها فإنه مما يجامى المنطق حينما الجماهير من هذا الحق حتى ولو كانت الحكومة تعترض اتخاذ قرار مخالف [على سبيل المثال صدر قانون بإلغاء عقوبة الإعدام في بريطانيا رغم أن الجماهير عبرت في استفتاء عام عن تمسكها بهذه العقوبة لصالح المجتمع وأمنه] .

إن الحكومة المنتخبة أتت إلى الحكم بأصوات الجماهير وثقتها ، وهي في ممارسة سلطتها ومباشرة مسؤوليتها تد تتخذ قرارات لا تتماشى مع الرضاء العام ومع هذا تتقبل الجماهير مثل هذه القرارات طالما أن البزرات والأسباب الداعية لها مغلنة ومبررة للكافة . وسوف تتخذ منها الجماهير يوما مرشدا وموجها لاختياراتها في الانتخابات القادمة .

والمشاركة العامة لا تمنى أبدا أن تشارك الجماهير مشاركة فعلية في اتخاذ القرارات ولكنها مجرد أسلوب يكتسب أن تتخذ الحكومة قراراتها وهي واجبة

حسين محمد علي